

ملف المناصرة

عزة سليمان

Azza Soliman

خارج الاحتجاز مصر

عزة سليمان محامية في مجال حقوق المرأة ومؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية، عانت خمس سنوات من المنع من السفر وتجميد الأصول في قضية التمويل الأجنبي في مصر، قبل إغلاق القضية بحقها عام 2021. ورُفع المنع من السفر عام 2022، ورُفع تجميد أموالها في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بحسب روايتها.

01
القضية في دقيقة

عزة سليمان محامية في مجال حقوق المرأة ومؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية، عانت خمس سنوات من المنع من السفر وتجميد الأصول في قضية التمويل الأجنبي في مصر، قبل إغلاق القضية بحقها عام 2021. ورُفع المنع من السفر عام 2022، ورُفع تجميد أموالها في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بحسب روايتها.

الحالة **خارج الاحتجاز**	تاريخ القبض **7 ديسمبر/كانون الأول 2016**	الدولة **مصر**
الحكم أُغلقت القضية 173 بحقها دون محاكمة في 30 أغسطس/آب 2021. وفي قضية تظاهر منفصلة عام 2015، بُرّئت بحكم نهائي في الاستئناف في أكتوبر/تشرين الأول 2015.		
التهم تلقي تمويل أجنبي غير مشروع (القضية 173، أُغلقت 2021) العمل دون ترخيص قانوني (القضية 173، أُغلقت 2021) التظاهر دون ترخيص والإخلال بالأمن العام (2015، بُرّئت)		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على عزة سليمان وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

04 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لعزة سليمان.

05 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

06 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

التجميد التعسفي للأصول إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

المنع التعسفي من السفر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

24 يناير/كانون الثاني 2015

سياق

شهادتها على مقتل شيماء الصباغ برصاص الشرطة

شهدت مقتل الناشطة شيماء الصباغ برصاص الشرطة في وسط القاهرة، وتقدّمت للإدلاء بشهادتها.

23 مارس/آذار 2015

توجيه اتهام

توجيه تهم إليها بعد تقدّمها للشهادة

وجّهت النيابة إليها وإلى 16 شاهدًا آخرين تهمتي المشاركة في تظاهرة دون ترخيص والإخلال بالأمن العام.

23 مايو/أيار 2015

براءة

تبرئتها أمام محكمة جنح عابدين

برّأتها محكمة جنح عابدين، وطعنت النيابة على الحكم في 26 مايو/أيار 2015.

24 أكتوبر/تشرين الأول 2015

براءة

تأييد البراءة في الاستئناف

أيّدت محكمة جنح مستأنف قصر النيل براءتها بحكم نهائي.

17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

تجميد أصول

الأمر بتجميد الأصول

جمّد قرار قضائي الحسابات المصرفية الشخصية لعزة سليمان وحسابات منظمتها، في إطار قضية التمويل الأجنبي.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

فرض منع من السفر

إيقافها في مطار القاهرة

مُنعت سليمان من السفر إلى الأردن لحضور تدريب في مجال حقوق الإنسان. ولم تكن قد أُبلغت رسميًا بأي قرار منع من السفر.

7 ديسمبر/كانون الأول 2016

اعتقال

اعتقال واستجواب

اعتُقلت سليمان في منزلها بالقاهرة، واستُجوبت في إطار التحقيق في قضية التمويل الأجنبي. وأُفرج عنها بكفالة في اليوم نفسه.

7 ديسمبر/كانون الأول 2016

إفراج مشروط

الإفراج بكفالة

أُفرج عن سليمان بكفالة على ذمة التحقيقات في اتهامات بتلقي منظمات غير حكومية تمويلًا أجنبيًا غير قانوني.

14 ديسمبر/كانون الأول 2016

تجميد أصول

تثبيت تجميد الأصول وصدور قرار رسمي بالمنع من السفر

أيّدت محكمة شمال القاهرة تجميد أصول سليمان ومنظمتها، وأصدرت رسميًا قرارًا بمنعها من السفر في القضية رقم 173 لسنة 2011.

30 أغسطس/آب 2021

تحديث في القضية

إغلاق القضية دون محاكمة

أغلق قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة القضية 173 بحق سليمان ونجاد البرعي ومجدي عبد الحميد وحسام الدين علي دون إحالتهم إلى المحاكمة، وأعلن رفع المنع من السفر وتجميد الأموال عنهم.

10 أكتوبر/تشرين الأول 2021

جلسة إدارية أو تأديبية

دائرة إرهاب تنظر الطعن

نظرت دائرة إرهاب في محكمة جنايات القاهرة طعن سليمان لرفع المنع من السفر وتجميد الأصول. وأجّلت المحكمة الجلسة إلى 7 نوفمبر/تشرين الثاني.

7 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

جلسة إدارية أو تأديبية

جلسة نظر الطعن على المنع من السفر وتجميد الأصول

كان مقررًا أن تنظر دائرة الإرهاب طعن سليمان لرفع اسمها من قوائم المنع من السفر وتجميد الأصول.

فبراير/شباط 2022

رفع منع السفر

رفع المنع من السفر

رُفع عنها المنع من السفر، وصار بإمكانها السفر منذ فبراير/شباط 2022.

نوفمبر/تشرين الثاني 2024

رفع تجميد الأصول

رفع تجميد أموالها بحسب روايتها

بحسب روايتها، أعلن القاضي في قضيتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 رفع التجميد عن حساباتها الشخصية وحسابات مكتبها.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: عزة سليمان طليقة وتواصل عملها القانوني في مجال حقوق المرأة. وقد أُسقطت القضية 173 لسنة 2011 بحقها في 30 أغسطس/آب 2021، ورُفع المنع من السفر عنها في 2022، ورُفع تجميد أموالها في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بحسب روايتها، ولم يُعلن منذ ذلك الحين عن أي إجراء قانوني جديد ضدها.

الخلفية والعمل

عزة سليمان محامية أسّست مؤسسة قضايا المرأة المصرية، وهي منظمة نسوية مقرها القاهرة تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين في مصر. وتركّز المؤسسة على الإصلاح التشريعي ورفع الوعي، ساعيةً إلى تفكيك البنى القانونية التي تميّز ضد النساء، وإلى تقديم الدعم القانوني المباشر للنساء اللواتي يتعاملن مع منظومة قانونية همّشتهن تاريخيًا. وعملت سليمان في مجلس أمنائها، وعُرفت بوصفها من أبرز الأصوات في البلاد في مجال حقوق النساء والوصول إلى العدالة.

ووضعها عملها عند نقطة التقاء المناصرة من أجل المساواة بين الجنسين والنشاط الأوسع للمجتمع المدني في مصر. فقد تحدّت حملات المؤسسة الأعراف الأبوية الراسخة، واقترحت تعديلات على القوانين التمييزية، ودرّبت جيلًا من المحامين على الممارسة القانونية النسوية. وجعل هذا الحضور سليمان ومنظمتها هدفين في مناخ القمع الذي اشتد بعد 2011.

وفي يناير/كانون الثاني 2015 شهدت مقتل الناشطة شيماء الصباغ برصاص الشرطة في وسط القاهرة، وتقدّمت للإدلاء بشهادتها. لكن النيابة وجّهت إليها وإلى 16 شاهدًا آخرين تهمة المشاركة في تظاهرة دون ترخيص. وبُرّئت في مايو/أيار 2015، وصارت البراءة نهائية في الاستئناف في أكتوبر/تشرين الأول 2015.

قضية التمويل الأجنبي

فُتحت القضية 173 لسنة 2011، المعروفة على نطاق واسع بقضية التمويل الأجنبي، في أعقاب انتفاضة 2011 في مصر. وانتهى الأمر بسبع وثلاثين منظمة مصرية لحقوق الإنسان وقياداتها إلى مواجهة تهم في إطار هذا الملف، بتهمة تلقي تمويل أجنبي غير مشروع والعمل دون ترخيص قانوني سليم. وصارت القضية الأداة الرئيسية لتجريم عمل المجتمع المدني في مصر، إذ صوّرت المنح الاعتيادية والشراكات الدولية دليلًا على الخيانة أو التآمر الأجنبي.

وظل اسم سليمان متداولًا في الملف سنوات دون أي إجراء مباشر. وتغيّر ذلك في 7 ديسمبر/كانون الأول 2016، حين قُبض عليها في منزلها في القاهرة واقتيدت للاستجواب. وكانت أول قيادية في منظمة غير حكومية كبرى معنية بالقضية تُحتجز. وأُخلي سبيلها في اليوم نفسه بكفالة، لكن القبض عليها شكّل نقطة تحول: فلم تعد القضية تهديدًا كامنًا، بل صارت أداة قمع فعلية.

المنع من السفر وتجميد الأصول

في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، جمّد أمر قضائي حسابات سليمان المصرفية الشخصية وحسابات منظمتها. وبعد يومين، في 19 نوفمبر، أُوقفت في مطار القاهرة الدولي ومُنعت من الصعود إلى طائرة متجهة إلى الأردن، حيث كانت تعتزم المشاركة في تدريب على حقوق الإنسان. ولم تكن قد أُبلغت رسميًا بأي منع من السفر من قبل. وفي 14 ديسمبر/كانون الأول 2016، أضفت محكمة شمال القاهرة الطابع الرسمي على تجميد الأصول والمنع من السفر، مستندة إلى تورطها المزعوم في القضية 173.

وظلت القيود سارية قرابة خمس سنوات. فلم تتمكن سليمان من مغادرة مصر، ولا من الوصول إلى أموالها، ولا من تشغيل حسابات منظمتها. وشلّت هذه التدابير عمل المؤسسة فعليًا، وعزلت سليمان عن الشبكات الدولية التي كانت تساند مناصرتها. وواجه مدافعون آخرون وردت أسماؤهم في القضية قيودًا مماثلة: فقد مُنع من السفر وجُمّدت أصول كل من مزن حسن ونجاد البرعي ومجدي عبد الحميد وحسام الدين علي، وغيرهم.

إسقاط القضية واستمرار القيود

في 30 أغسطس/آب 2021، أسقط قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة لنظر القضية 173 جميع التهم الموجهة إلى سليمان، ومعها نجاد البرعي ومجدي عبد الحميد وحسام الدين علي ومنظماتهم. وأغلق القرار القضية دون محاكمة. ومع ذلك، لم يُرفع المنع من السفر ولا تجميد الأصول فورًا. فتقدّمت سليمان بتظلم إلى رئيس محكمة استئناف القاهرة تطلب رفع اسمها من القائمتين.

في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2021، لم تنظر تظلمها دائرة قضائية عادية، بل دائرة إرهاب في محكمة جنايات القاهرة. وأجّلت المحكمة الجلسة إلى 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وكشفت الإحالة إلى جهة مختصة بمكافحة الإرهاب، بعد إغلاق القضية الأصلية، عن نية الدولة الإبقاء على التدابير العقابية ضد سليمان بصرف النظر عن النتيجة القانونية. وأوحى مسار التظلم بأن القيود صارت غاية في حد ذاتها، منفصلة عن أي اتهام جنائي جوهري.

ورُفع عنها المنع من السفر في النهاية، وصار بإمكانها السفر منذ فبراير/شباط 2022. وبحسب روايتها، أعلن القاضي في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 رفع التجميد عن حساباتها الشخصية وحسابات مكتبها.

السياق الأوسع

تندرج قضية سليمان ضمن حملة منهجية على المجتمع المدني المستقل في مصر. فمنذ 2011، خضعت عشرات المنظمات لتجميد الأصول والمنع من السفر والتحقيق الجنائي في إطار قضية التمويل الأجنبي. وفي سبتمبر/أيلول 2016، وافقت محكمة على تجميد أصول خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان وثلاث منظمات غير حكومية. وفي مايو/أيار 2016، مُنع خمسة مدافعين آخرين من السفر. وأُوقفت مزن حسن، مديرة «نظرة للدراسات النسوية»، في المطار في يونيو/حزيران 2016، ولا تزال ممنوعة من السفر.

والنمط ثابت: تطول الإجراءات القانونية سنوات، وتُفرض القيود قبل صدور أي حكم، وحتى حين تُسقط التهم، تستمر العقوبات. ويمثّل اللجوء إلى دوائر الإرهاب للفصل في تظلمات مدافعين أُغلقت قضاياهم مرحلة جديدة في هذه الاستراتيجية، تصبح فيها الإجراءات القانونية نفسها آلية للسيطرة المستمرة بدل أن تكون ساحة للفصل في النزاع.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/azza-soliman/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 07-12-2016. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org